

# حكم طلاق الثلاث وهل يحسب واحده او ثلث الشیخ سلیمان العلوان

سلیمان العلوان

ان طلاق الثلاث نافذة لا رجعة له بعدها حتى تنكح زوجاً غير وهذا مذهب اكثراً من الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين كالاربعة وغيرهم واصحاب هذا القول احتاجوا بان امير المؤمنين امضى هذا الطلاق - 00:00:00  
وافقه عليه عامة الصحابة. وكونه طلاقاً بدعياً لا يمنع من وقوعه ويمضي عليه ويأتم بذلك القول الثالث المسألة ان من طلاق زوجته ثلاثاً في طهر لم يمسها فيه احد او حاملاً قد استبان حملها سواء قال انت طلاق انت طلاق انت طلاق او قال انت طلاق البة او قال انت طلاق بالثلاث - 00:00:42

او ذكر اكثراً من الثلاث فتحسب عليه طلقة واحدة وهذا مذهب ابن عباس وجماعة من اصحابه وهو قوله محمد بن اسحاق واختار هذا القول ابو البركات شیخ الاسلام ونصره شیخ الاسلام ابن تیمیة واوذی بسبب ذلك - 00:01:22  
واشهر في وجهه سيف الاجماع ثم بعد ذلك وظلل واوذی وسجن. وحين تابعوا على ذلك تلميذه البار العلامة ابن القیم الله اودی ايضاً شیخ الاسلام ابن تیمیة لم يأتي بجديد من القول. انما قال بما نطق به السنة الصحيحة - 00:02:03  
وان كان القائل به قليلاً الاصل في العالم الا يتھيأ قول الجمهور. حيث عما يراه حقاً وصواباً باعتبار ان الجمهور قالوا بخلافه. ومن تبين له الحق واستدان له السبيل وجب عليه اتباعه - 00:02:43

وقد تبين لشیخ الاسلام وتلميذه كما تبين لغيرهما من الأئمة ان الطلاق الثلاث واحدة وذلك لما روی مسلم في صحيحه من روایات عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله ابن طاووس عن ابيه عن ابن عباس. ومن طريق ابراهيم ابن ميسرة عن طاووس - 00:03:19  
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ودعوة ان الاجماع على خلاف هذا الحديث هذا غير صحيح. فهذا الحديث اسناد صحيح وقد خرجه مسلم. ولم ينعقد اجماع على خلاف - 00:03:41

زيادة على هذا ان الاجماع لا ينعقد الا على دليل صحيح. والاجماع ما ينعقد على خلاف الا اذا كان الخبر معلولاً ثم ان ابن عباس ذهب الى العمل بما دل عليه - 00:04:13

على اني لا اطيل بقضية الاجماع ومتى يحتاج بهم ومتى لا يحتاج به. فان الاجماع نوعان نوع قطعي ونوع ظني وهذا النوع من الاجماع الاجماعات الظنية ولهذا يقول شیخ الاسلام - 00:04:33

نحن تعالى في العقيدة الواسطية والاجماع الذي ينضبط ما كان عليه السلف الصالح بعد ان كثر الخلاف وانتشرت الامة وقضية الشیخ بسبب ذلك هذا من ضيق عطنا المخالفين له ولكل الاصل ان الحجة تقع بالحجۃ ما تقع بالاذية والسجن والاذية للآخرين والاعتداء. هذا ظلم وعدوان - 00:05:03

اذا كان شیخ الاسلام مخطئاً وجب الرد عليه بعلم. وليس لاحد ان يعتدي على غيره بسجن او ضرب او منع او غير ذلك. هذا سلاح العاجز فلذلك لا بد من القول بما دلت عليه السنة. فقد بلي الكثير من ابناء عصرنا - 00:05:36  
من التعجل بطلاق الثلاث حينئذ يردون الى السنة. غير ان طلقة ثلاث لا وقع في حيض او وقع في طهر مسى فيه. او اوقع غضباناً فهل يقع طلاقه ام لا؟ هنا يأتي الخلاف ايضاً في قضية - 00:06:05

الطلاق المبتدع اختلف الفقهاء ايضا رحمة الله تعالى في طلاق الحائض هل يقع ام لا؟ لو طلق طلقة واحدة هل يقع حيض ام لا؟  
الائمة الاربعة يوقنونها. يقول من اطلق في الحيض وقع سواء طلاق واحدة او طلاق ثلاثة - 00:06:34

طلاق ثلاثة حسبت عليه ثلاثة. من طلاق واحدة حسبت عليه طلاق طلقة واحدة. وذهب الامام ابن حزم وشيخ الاسلام وابن القيم اذا  
الطلاق في الحيض لا يقع. لأن الطلاق مبتدع ولنطلاق في غير العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء. الله جل وعلا يقول يا ايها النبي -  
00:06:54

اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن. واذا طلقن غير العدة. وفي الصحيحين من حديث ابراهيم ابن سعد عن ابيه علي القاسم ابن  
محمد عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد - 00:07:24  
فقد حديث مالك عن نافع عن ابن عمر حين طلق امرأته وهي حائض. وامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان يراجعها. احتاج بها الائمة  
الاربعة على ان الطلاق في رواية سعيد ابن جبير عن ابن عمر في البخاري - 00:07:44

وحسبت عليه تطليقا. وقالوا ايضا لان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يراجعها ورجعة لا تكون الا حين وقوع الطلاق اجاب عن هذا  
الذين لا يوقنون الطلاق فقالوا ان رواية سعيد عن ابن عمر عرضت برواية أبي الزبير - 00:08:10  
ولم يرها شيئا. والذي يظهر ان كلا روایتين شاذتان. وانها محفوظة وعن ابن عمر ليس في شيء من الروايات الصحيحة ايقاع الطلاق  
ولا عدمه لان مالكا قد ظبط الحديث رواه عن نافع ولم يذكروا - 00:08:45

كتبت علي تطليقة او لم تحسب؟ وقد ذكر الحديث بطوله وبقصته هو ادرى من غيره واضبط ولكن الواد سعيد ابن جبير عن ابن عمر  
بدون سياق القصة ومما يؤكّد انطلاق الحائض لا يقع - 00:09:12  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيط ثم تطهر. ثم ان شاء طلقها وان شاء امسكها.  
قد تكون هذه الطلقة الثالثة كيف يمسكها - 00:09:40

ولست الصلاة النبي صلى الله عليه وسلم هل الطلقة الاولى ام الثانية؟ الثالثة قد تكون هي الطلقة الثالثة وحين لم النبي صلى الله  
عليه وسلم علم ان هذا الطلاق غير معتبر لاغي - 00:10:00

نؤكّد هذا ونؤكّد هذا القول ان الطلاق لو كانت واقعة لما امرها النبي صلى الله عليه وسلم بمراجعتها. لما انها طلت المرأة ونفذت عليه  
الطلقة للمراجعة. على هذا انه قال ثم ليطلقها بعد. يعني افوت على المرأة الطلاقين لو كانت الاولى - 00:10:16  
والحين اذا تتضرر المرأة. ومعاذ الله ان ينظر النبي صلى الله عليه وسلم بالمرأة فلو كانت نافذة لامضها عليه مع توجيهه واعلانه ونحو  
ذلك حين امرها النبي صلى الله عليه وسلم بالمراجعة - 00:10:46

علم ان الطلقة غير واقعة بدليل ان ارفضه لا يطلق بعد الحيض وهذا القول قوي جدا. فلو طلق في الحيض لم يقع طلاقه ولو طلق في  
طهر مسافي لم يقع طلاقه. لانه طلاق مبتدع ولم يطلق للسنة ولا للعدة التي امر الله بها. ومن طلاق للبدعة يرد الى - 00:11:09  
وحيئنته لو طلق ثلاثة في الحيض يعتبر لاغيا كله اذا طلق ثلاثة في طهر لم يمسها فيه او حان قصة بن حمد وتعتبر عليه واحدة -  
00:11:35